لانسكي وليبسكي
واستغلال قانون العودة

الدكتور اسعد رزوق

كانت « شؤون فلسطينية » قد طلبت من الدكتور اسعد رزوق استعراض قضيتي لانسكي وليبسكي في اسرائيل بهدف اظهار محاولات استغلال قانون العودة الاسرائيلي من قبل المجرمين والمحتالين . ورغم ان ايا منهما لم ينل ما حاول الحصول عليه بسبب افتضاح قضيتهما بشكل يلحق باسرائيل سمعة سيئة جدا في اوروبا واميركا ، الا ان مجرد لجوئهما الى اسرائيل واقامتهما كل هذه المدة الطويلة ، دليل على عيوب قانون العودة وعنصريته .

التحرير

تهدف هذه المقالة الى عرض قضيتين متشابهتين الى أبعد حدود التشابه ، لكي تضع كل قضية منهما في اطارها الصهيوني والاسرائيلي الاوسع . ونعني بهاتين القضيتين ما يلي : قضية ماير لانسكي ، الذي تلاحقه السلطات القضائية الاميركية بشتى التهم قبل أن يظهر بصورة مفاجئة في اسرائيل منذ تموز (يوليو) ١٩٧٠ — حيث لا يزال مقيما حتى الآن . وقضية رجل الاعمال اليهودي الفرنسي ، كلود ليبسكي ، الذي اختفى من فرنسا عقب افتضاح أمر النشاطات المالية الاحتيالية التي كان يمارسها عبر شركاته ومؤسساته ، لكي يتبين للسلطات القضائية الفرنسية أنه وصل الى اسرائيل بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ . فالقضية الاولى ما زالت « عالقة » رغم الادانات والاحكام الصادرة بحق بطلها ماير لانسكي ، والسلطات الاسرائيلية لم تشأ حتى الآن العثور على المسوغات القانونية لتسليم المطلوب الى سلطات بلاده أو اخراجه من اسرائيل . كما ان لانسكي لم يتح خياره على اللجوء الى اسرائيل عبثا ، بل جاء يحتمي في ظل « قانون العودة » الذي يمنح لكل شخص يهودي الحق في التوطن داخل اسرائيل وفي الحصول على الجنسية الاسرائيلية تحت ستار التأشيرة الممنوحة له بصفة « مهاجر عائد » . والقضية الثانية بقيت عرضة للجدل ، والاخذ والرد ، طيلة الشهور الماضية ، فلم تعمد السلطات القضائية الاسرائيلية الى تسليم كلود ليبسكي الا بعد ان سارع مجلس الشيوخ الفرنسي الى ابرام اتفاقية تبادل المجرمين بين فرنسا واسرائيل ، حيث أعيد ليبسكي الى باريس في صبيحة الثالث والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٢ .

ولا بد لنا ، قبل الانتقال الى عرض الملابسات التي أحاطت بكل من القضيتين وما زالت تحيط بهما — وتنتظر القضايا المماثلة لهما — من التذكير بمضمون « قانون العودة » الذي أقره الكنيست الاسرائيلي في ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٠ . فالمعروف ان البند الاول من بنود هذا القانون ينص على انه « يحق لكل يهودي المجيء الى اسرائيل بصفة مهاجر » . ثم يحدد البند التالي طبيعة تلك الهجرة على أساس التأشيرة التي تمنح لكل يهودي يعرب